



تشريعات مسلة سوق شمر ودلالاتها الحضارية

(القرن الرابع قبل الميلاد)

ا.م.د. رحمة بنت عواد السناني

كلية الآداب - جامعة طيبة

المستخلص

نجحت مملكة قتبان خلال الفترة ما بين نهاية القرن الخامس ق.م، والقرن الرابع ق.م في تهيئة الدولة لإصدار تشريع سوق شمر من خلال بسط نفوذها وسيطرتها على معظم طرق القوافل التجارية البرية، وشق الممرات الجبلية عبر الجبال التي تربط بين أوديتها الخصبة، وإخضاع كافة الممالك والقبائل التي قد تشكل خطراً على تجارتها، وأعدت سوق عاصمتها الشهير المسمى شمر؛ ليكون مركزاً رئيساً لجذب التجار ومتاجرهم من داخل وخارج الجزيرة العربية، وصاغت مواد تشريع قانونها المذكور بما يحقق مصالحها الاقتصادية، ويضمن الأمن والربح لكافة العاملين بالسوق ومرتاديه.

الكلمات المفتاحية: طرق ، قانون ، تجار ، ضرائب ، اقتصاد

**Shammar Market Obelisk Legislation And its cultural
connotations (4th century BC)**

Dr. Rahma Bint Awaad Al-Sanani

Faculty of Arts at Taiba University

dr.rahmh2013@gmail.com

Abstract

The current study aimed at shedding light on issues related to the Kingdom of Qataban as the study indicated that the Kingdom succeeded during the period between the end of the fifth century BC and the fourth century BC in preparing the country to issue legislation for (Shammar Market) by extending influence and control over most of the land commercial convoys and the paths through the mountains linking its fertile valleys, and the Kingdom formulated the articles of legislation of its law to achieve its major economic interests and guarantee security and profit for all market workers, merchants and its visitors, which led to the subjugation of all the dominant kingdoms and tribes that may pose a threat to its commercial economy, It took (Shammar Market) which was famous as its capital to be a major centre

for bringing merchants from inside and outside the Arabian Peninsula to settle there.

Key words: Roads , law , merchants , taxes , economy.

المقدمة:

يتسم الإنسان بوجود مجموعة من الغرائز الفطرية التي تؤثر في شخصيته سلباً، أو إيجاباً، وينعكس هذا التأثير على مجتمعه من حوله؛ ولهذا وضعت الأنظمة والقوانين المنظمة لهذه الغرائز بما يحقق للإنسان تلبية احتياجاته مع الحرص على توافقه مع مجتمعه الذي يعيش فيه؛ فالإنسان من ناحية يحب التملك، ويحب البقاء بشكل غريزي، ومن ناحية أخرى فهو اجتماعي بالفطرة؛ ولا يمكن له أن يعيش طبيعياً بدون أقرانه من البشر؛ لذا كان لزاماً عليه أن يتوصل لمنظومة من الضوابط أو التشريعات المنظمة لحياة البشر التي تضبط حياتهم، لتحقيق حاجاتهم، وتبعدهم عن ارتكاب الجرائم والمخالفات التي تقوض المجتمع، وتحول دونه والتطور؛ ويكون هذا أكثر وضوحاً في الناحية الاقتصادية؛ فالتجارة - على سبيل المثال - تتمحور حول البيع، والإيجار، والقروض، والاحتكار، والغش وغيرها من المعاملات التي كانت بحاجة ماسة لابتداع القوانين المنظمة لها.

فما هي القوانين؟

القانون في اللغة: مجموعة القواعد المطردة في مختلف الأمور، أو وصف للظواهر المضطردة سواء أكانت ظواهر طبيعية، أو غير ذلك مثل قانون الجاذبية، وقانون العرض والطلب وغيرها. ويمكن تعريف القانون اصطلاحاً بأنه: مجموعة من القواعد القانونية التي تُنظّم سلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وحرّياتهم، وتحقيق النظام والعدل، مع مراعاة عادات وتقاليد المجتمع ومعتقداته. هذا ملخص القوانين، أو ما يُعرف بالتشريعات^١.

ودلت النقوش والآثار المكتشفة على توصل سكان جنوب الجزيرة العربية منذ منتصف الألف الأول قبل الميلاد إلى سن التشريعات، وصياغة موادها، والإشراف على تنفيذها؛ الأمر الذي ترتب عليه استقرار المجتمع، والعمل والإنجاز، وبالتالي تطور وازدهار ممالك المنطقة، حيث كفلت التشريعات المختلفة والمدونة والمحفظة في مواقع تم اختيارها بدقة ليطلع عليها الجميع ويلتزم بتنفيذها؛ خوفاً من العقوبات المحددة في تلك المدونات؛ مما كفل للدولة



والشعب بكافة طبقاته حقوقه، وحفظ واجباته بما ترتب عليه من استقرار، وتطور، وازدهار حضاري.

مشكلة الدراسة وتحديد عناصرها

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد جوانب التقدم الحضاري في الفكر التشريعي لجنوب الجزيرة العربية خلال النصف الأخير من الألف الأول قبل الميلاد من خلال تشريعات مسلة سوق شمر في مملكة قتيان كنموذج، والتعرف على الظروف السياسية، والاقتصادية، والدينية التي أثرت على الفكر القتباني مما نتج عنه وضع مواد تشريعات مسلة شمر المذكورة، وبالتالي نمت وتطورت وازدهرت تلك التشريعات التجارية بعيداً عن التأثيرات الخارجية للتشريعات التجارية للحضارات المجاورة، حيث هدفت الدراسة إلى التركيز على أصالة تشريعات الجزيرة العربية القديمة وخصوصيتها من خلال مسلة سوق شمر القتبانية التجارية في حدود مملكة قتيان، وبدراسة الظروف الطبيعية، والبيئية، والتطور التاريخي لقتبان، والظروف السياسية المحيطة فيها التي دعتها إلى سن تشريعات مسلة سوق شمر.

تقسيمات الدراسة:

- المبحث الأول: الظروف الطبيعية لمملكة قتيان من حيث: مقومات اقتصادها، والمخاطر التي كانت تحيط به.
- المبحث الثاني: الإطار التاريخي لمملكة قتيان، وعلاقاتها بالممالك المجاورة، والتهديدات التي كانت تتعرض لها سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وأمنياً.
- المبحث الثالث: مسلة سوق شمر من حيث: المقدمة - المتن والمواد - الخاتمة والدلالات الاقتصادية، والدينية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية لتلك المواد.

أهمية الدراسة:

تشكل معرفة سكان الجزيرة العربية بالتشريعات المنظمة، والحرص على تدوينها، وصياغتها بطريقة واضحة - ومن ثم وضعها في أماكن عامة ترتادها معظم طبقات المجتمع على اختلافها - هاجساً لدى الباحثين في تاريخ وحضارة الجزيرة العربية القديم؛ لما يترتب على ذلك من دلالات على بلوغ سكان الجزيرة العربية القدامى مرحلة متقدمة من الوعي الفكري والسياسي بأهمية تلك التشريعات، وإدراك لأهميتها وتأثيرها على المجتمعات، ومصدر



اعتزاز وفخر لسكانها لما أسهمت به الجزيرة العربية القديمة في سن التشريعات القانونية المنظمة، والمشاركة في تطور الحضارة البشرية.

ولكل ما سبق حظيت الناحية التشريعية للقوانين في الجزيرة العربية خلال الألف الأول قبل الميلاد بأهمية كبيرة لدى الباحثين لدراسة تلك التشريعات سواء كانت اجتماعية، أو دينية، أو اقتصادية، وتولدت لديهم الرغبة الصادقة في دراسة تفاصيلها، ودوافع سنّها آنذاك، وبالتالي تأثيرها على المجتمع الذي سُنت وطُبقت عليه، ولا تزال تلك التشريعات بحاجة للمزيد من البحث والدراسة؛ لتبيان موادها، وأهميتها، وتطورها، وبقاء تأثيرها في الكثير من الأعراف والتقاليد التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وبناءً عليه تظلّ تشريعات ممالك جنوب الجزيرة العربية مصدراً متدفقاً لإعادة قراءة موادها، والظروف التاريخية والجغرافية التي سُنت في إطارها للتعرف على المزيد من تاريخ وتطور التشريعات وأثرها عبر مراحل تاريخ المنطقة.

أهداف الدراسة:

١. توضيح التأثيرات الطبيعية التي زامنت سنّ تشريعات مسلة سوق شمر.
٢. تبيان دور التهديدات الأمنية، والاقتصادية الخارجية لقتبان عند سن التشريع المذكور.
٣. دراسة مواد مسلة سوق شمر في ضوء تأثيراتها على الناحية الأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية.
٤. تأكيد أصالة تشريعات الجزيرة العربية، وعدم تأثرها بتشريعات الحضارات المجاورة من خلال إبراز ما يؤكد ارتباطها بالظروف الطبيعية، والاقتصادية لقتبان وما جاورها.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التاريخي التحليلي.

الدراسات السابقة: حظي موضوع التشريعات باهتمام لا بأس به من قبل الباحثين حيث تناولوا التشريعات في الجزيرة العربية القديمة، وإن لم تخصص دراسة مفردة لتشريعات مسلة سوق شمر وتحيط بكافة جوانبها، بل ذُكرت ضمن سياقات عامة، ودون تفاصيل دقيقة. تضمنت نصوص جنوب الجزيرة العربية مجموعة كبيرة من الكتابات التي يمكن عدها تشريعات مباشرة؛ حيث تشتمل على مجموعة من القواعد التشريعية ذات الصيغ المباشرة



والتي تعالج أموراً متنوعة ما بين دينية، واقتصادية، واجتماعية، وغالباً ما تحدد تلك المدونات التشريعية عقاب المخالفين للالتزام بها، على أن الكثير من تلك التشريعات يتسم بعدم الشمولية والتكامل؛ حيث تعالج حالات فردية، فلم يتم العثور على مدونات تشريعية كاملة فيما عدا قانون تمنع التجاري، أو ما يعرف بمسلة سوق شمر المؤرخ بالقرن الرابع قبل الميلاد والقوانين الحميرية العائدة للقرن الميلادي السادس^٢. ونالت مسلة سوق شمر مكانة كبيرة في مدونات الجزيرة العربية التشريعية من حيث كونها أولى المدونات المتكاملة والمحفوطة، والتي تم العثور عليها سليمة، وهي تعالج أموراً اقتصادية مهمة جداً، وتتطوي على دلالات واسعة فيما يتصل بالتاريخ التشريعي لمملكة قتيان وأوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والأمنية خلال القرن الرابع قبل الميلاد، علاوة على ما دلت عليه من معرفة القتيانيين خاصة، وسكان جنوب الجزيرة العربية عامة بالنظم التشريعية وممارستهم لها، بما ينطوي عليه ذلك من دلالات على المدى الذي وصلوا إليه من حيث تطورهم الفكري والاقتصادي.

المبحث الأول: الظروف الطبيعية لمملكة قتيان:

قامت قتيان- كما يرد في جغرافية استرابون- في الأقسام الغربية الجنوبية من بلاد العرب، ويحدها من الشرق مملكة حضرموت، ومن الجنوب الشرقي تحدها دولة سبأ^٣، (خريطة رقم ١) وانتعشت الدولة على وادي ببحان الذي يُعرف في النقوش بـ(ب ر م) بوادي برم، ويقع شمال شرق عدن، كما ضمت أراضيها وادي حريب، ووادي مبلقة^٤، ثم توسعت قتيان في فترات ازدهارها حيث سيطرت على الشريط الساحلي الممتد من مضيق باب المنذب حتى شرق عدن في الفترة من القرن الرابع إلى القرن الثاني ق.م، وتعتبر هذه فترة الازدهار الحقيقي لقتيان، وإليها ترجع معظم كتاباتها المطولة وتشريعاتها^٥.

وهكذا ساعدت الظروف الطبيعية للأودية التي قامت عليها قتيان من وفرة المياه وخصوبة التربة في ازدهار الزراعة لا سيما وادي ببحان؛ مما أدى إلى قيام المدن المهمة مثل العاصمة تمنع، وهجر ابن حميد، حيث امتاز وادي ببحان باتساعه وكثرة مصادر مياهه، وقد استغل القتيانيون هذه السمات الطبيعية لمملكتهم، فأسهموا بتشييد مشاريع الري المختلفة من سدود، وقنوات، وتُرْع، ومن أهمها مشروع وادي ببحان، أو قناة ببحان، كما حفرُوا الآبار الجوفية، واستخدموا أنابيب الري الفخارية في عمليات الري من الآبار للحفاظ على المياه وحُسن استغلالها^٦.



ونتيجة لملاءمة الظروف الطبيعية لقتبان ازدهرت فيها حرفتا الري، والزراعة، وامتلكت الدولة الكثير من الأراضي الزراعية، كما أوقف القتبانيون على المعابد كمّاً وافراً من الأراضي الزراعية لتكون محاصيلها موارد دائمة لمعابد آلهتهم، وامتلكت القبائل والأفراد الأراضي الصالحة للزراعة، وعُني الجميع بزراعتها أو تأجيرها لمن يزرعها مقابل جزء من المحصول بما عُرف في النقوش القتبانية بالمخابرة والمزارعة والمخاضرة، كما عرفوا نظام المساقاة بأن يتولى أحد الأشخاص سقاية أرض آخر نظير حصوله على نسبة من المحاصيل^٧، بل تتضح مكانة الزراعة في قتبان من خلال ارتباط مسميات شهور السنة القتبانية بالزراعة ومراحلها منذ البدء بالاستعداد للبذر والزراعة والحصاد وكل ما يتصل بالزراعة^٨.

وتوج ازدهار قتبان الاقتصادي بتطور التجارة وازدهارها ازدهاراً كبيراً؛ نتيجة لإنتاج الكثير من المحاصيل العطرية والحبوب في أوديتها، فضلاً عن متاجرة القتبانيين - بحكم موقع مملكتهم- بمنتجات ممالك جنوب الجزيرة العربية الأخرى، علاوة على متاجرتهم بالآبنوس والعاج وغيرها من السلع التي كان يجلبها التجار إلى أسواق قتبان من دول الشاطئ الشرقي الإفريقي، وتنقل عبر أراضيها وطرقها لتصل إلى حوض البحر المتوسط^٩.

وتطلب النشاط التجاري المتزايد في قتبان بذل المزيد من الجهود لهيئة المدن التي أصبحت مقصداً للتجار، ومستودعاً لبضائعهم من داخل وخارج الجزيرة العربية، فأقيمت الأسواق المتكاملة بما يتناسب مع وظائف السوق الرئيسية مثل: المحلات التجارية، والمخازن، ومناطق سكنى التجار ومرافقيهم من أدلاء وحراس، ودورات مياه ومنشآت إدارية ودفاعية كتوفير الحراسة للأسواق والتجار، بالإضافة إلى توفير الطرق المرصوفة والأمن لتظل تلك الأسواق وجهة آمنة ومناسبة للتجار؛ مما انعكس إيجاباً على ازدهار اقتصاد القتبانيين^{١٠}.

وحظيت قتبان بأوديتها الخصبة بنصيب كبير من مرور طرق القوافل التجارية المهمة عبرها، ولعبت الخصائص الجغرافية والديموغرافية للمملكة دوراً كبيراً في جذب مسارات أهم طرق القوافل التجارية إليها بما سيجري عليه من انتعاش اقتصادي، وازدهار حضاري كنتيجة طبيعية لاحتكاك القتبانيين بتجار الحضارات المختلفة، حيث امتازت أودية قتبان بالكثير من المناطق السهلة والهضاب، ومجاري الأودية المأهولة بالسكان والتي تتوافر فيها المياه وكل ما يحتاجه أرباب القوافل التجارية المارين خلالها.



ولم تكن قنبان بالطرق المناسبة لمرور القوافل طبيعياً، بل اتجهت لتلك المناطق الصحراوية الرملية التي تتسم بوعورتها وصعوبة اجتيازها من قبل التجار وجمالهم التي تُعد وسيلة النقل الوحيدة للبضائع والتنقل في أراضي الجزيرة العربية في تاريخها القديم، فعمل القنبانين على إزالة تلك العوائق الطبيعية ببناء المناقل وشق الممرات الجبلية وتأمينها لتذليل الصعوبات أمام القوافل التجارية الآتية إلى أسواقها أو المارة عبر أراضيها^{١١}، ولا تزال آثار تلك الممرات والمناقل المرصوفة قائمة شاهدة على جهود القنبانين في تهيئة طرق التجارة البرية والبحرية بما يتناسب وأهمية تلك الطرق في المنطقة عامة ولمملكة قنبان واقتصادها بصفة خاصة^{١٢}. إذن كان لطبوغرافيا قنبان دور بارز في سيطرتها على التجارة وطرقها.

المبحث الثاني: الإطار التاريخي لمملكة قنبان وعلاقاتها بالممالك المجاورة:

شهدت قنبان منذ القرن السادس ق.م إلى القرن الثاني ق.م نهضة اقتصادية كبيرة أسهمت في علو شأنها لتتبوأ مركز الصدارة بين ممالك جنوب شبه الجزيرة العربية، وبدأت منذ القرن الرابع ق.م تتوسع في حدودها نحو الجنوب والجنوب الغربي، وامتدت بحدودها شمالاً لتصل إلى عدن^{١٣}، وسيطرت بهذا التوسع على مناطق إنتاج المر في المناطق الرئيسية لإنتاجه في الأودية الشرقية ومناطق السهول الساحلية الجنوبية^{١٤} كما تغيد النقوش (شكل رقم ١)، اذن خلال الفترة المذكورة توسعت مملكة قنبان على حساب الممالك المجاورة، وترتب على ذلك تنامي اقتصادها بشكل كبير من حيث سيطرتها على المناطق الزراعية المشهورة بإنتاج أجود أنواع الطيوب التي تُعد من أهم السلع المطلوبة في حضارات العالم القديم، كما بسطت نفوذها على المزيد من طرق القوافل التجارية البرية، والموانئ على بحر العرب والبحر الأحمر. ونتيجة لكل ما ذكر مر تاريخ قنبان مع جاراتها الجنوبيات بمراحل طويلة متأرجحة بين التحالفات والحياد والعداء، ونجحت قنبان في إدارة سياستها الخارجية بما يحقق مصالحها، ويتناسب ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية.

وبدأت مراحل صراع قنبان في المنطقة مع جارتها الجنوبية مملكة أوسان، حيث ظلت مملكة قنبان تكافح من أجل التصدي لأوسان التي ازدهرت وقويت شوكتها في الجنوب القنباني في وادي مرخة، ونجح الأوسانيون - بادئ الأمر - في اقتطاع أجزاء من أراضي قنبان، فتداخلت المناطق الحدودية بين الأوسانيين والقنبانين، وتأزمت العلاقات بينهما، لتبدأ العلاقات السبئية القنبانية عندما اعتلى العرش السبئي - حينها - آخر مكاربة سباً الأقوياء



المكرب كرب إيل وتار الثاني الذي وجد في مملكة أوسان ندأ قوياً ومنافساً لسبأ في تجارتها البحرية عند مضيق باب المندب، ووجد عند القتبانيين الهدف نفسه في القضاء على الأوسانيين وكسر شوكتهم؛ فعقد معاهدة مع قتبان تنص على وقفها الحياد من حروبه في المنطقة، مقابل استرجاع القتبانيين أراضيهم من أوسان بعد قضاء سبأ عليها. وكانت الغلبة للأقوى وانتصر المكرب السبئي، ودُمرت أوسان تماماً، وكافأ قتبان بتسليمها معظم الأراضي الأوسانية بخيراتها ومحاصيلها وطرق تجارتها^{١٥}، حتى تلقب مكربي قتبان بلقب: مكربي قتبان كل ولد عم، وأوسان، وكحد، ودهس، وتبن (قبائل أوسانية)، بمعنى سيطرة قتبان على كافة الأراضي التي كانت ضمن مملكة أوسان^{١٦}.

ولم يستمر الهدوء والتحالف بين قتبان وسبأ؛ نتيجة للمنافسة الشديدة بينهما التي أدت الى سلسلة من الحروب الطويلة بين الطرفين، والتي تحكمها المصالح الاقتصادية، وتحركها الأطماع التوسعية، حيث يختفي ذكر قتبان وحكامها فترة طويلة بعد حروب كرب إيل وتار الثانية، ويرجح أن سبب هذا الغياب انضواء قتبان تحت السيادة السبئية بعد أن أصبح السبئيون أقوى ممالك المنطقة كما تؤكد نقوش المرحلة.

وعاودت قتبان بعد ذلك محاولات النهوض مجدداً والتخلص من التبعية السبئية، ف وقعت حرب بينهما في عصر الملك السبئي سمه علي بنوف بن زمار الذي وجه حملة ضد قتبان وملكها سمه وتر، وقضت سبأ -خلال الحرب المذكورة - على مناصري قتبان من قبائل المنطقة، وإن ترتب عليها في النهاية نجاح قتبان في التخلص من السيطرة السبئية واسترداد سيادتها في عصر مكربها سمه وتر^{١٧}، ثم نشبت حرب أخرى بين سبأ وقتبان انتهت بسيطرة قتبان على أجزاء واسعة من الأراضي السبئية الجنوبية^{١٨}، ولم تلبث سبأ أن دخلت - مرة أخرى - في حرب جديدة مع قتبان استمرت لخمس سنوات، دُكرت في نقش (CIH 375) ونجح السبئيون خلالها في استرداد أراضيهم من قتبان^{١٩}.

أما عن العلاقات القتبانية المعينية فيغلب عليها التحالف والسلم كما تفيد نقوش الطرفين، حيث تحالفت معين مع قتبان ضد التوسع السبئي^{٢٠}، وانتهى هذا التحالف بتوجيه السبئيين ضربة قاصمة لمملكة معين بالقضاء عليها نهائياً سياسياً، في ظل انشغال حليفتها قتبان في القضاء على خطر القبائل الحميرية في جنوب الدولة، إذن العلاقة بين معين وقتبان اتخذت غالباً طابع التحالف لوجود روابط سياسية وتجارية ربطت بين الطرفين على امتداد



تاريخهما^{٢١}، حتى أن النقوش تتحدث عن جالية معينة كبيرة أقامت في تمنع واشتغلت في التجارة^{٢٢}.

وتداخلت الحدود بين قتبان ومملكة حضرموت الواقعة إلى الشرق منها، واشتد التنافس بين المملكتين للسيطرة على طريق اللبان، واتسمت العلاقة بينهما بالتصادم العسكري المتواصل منذ القرن السادس ق.م كما يرد في النقوش عندما شن ملك حضرموت يدع إل يبين حرباً ضد قتبان مستغلاً انشغالها في حروبها مع سبأ، فقام الحضارمة بالتوسع في الأراضي القتبانية، لكن قتبان ما لبثت أن استردت أراضيها^{٢٣}.

أما فترة الازدهار لقتبان خلال القرن الرابع ق.م حتى القرن الأول ق.م فقد توسعت قتبان على حساب حضرموت شرقاً، ويتضح ذلك من خلال نقوش حضرموت مثل نقش (ASI) الذي يتحدث عن حروب يدع أب ذبيان يهنم في الأراضي الحضرمية التي كانت تحت حكم الملك يدع أب غيلان^{٢٤}، ومفاد النقش السابق: حرق الجيش القتباني لعدد من المدن الحضرمية، وقتل الرجال، وسبي الأبناء والبنات، وتحصيل الغنائم الضخمة، وأسر الجنود الحضارمة، ثم تجمع قبائل حضرموت المسالمة - المحايدة - وطلب عقد صلح بين ملكهم اب يدع غيلان ملك حضرموت، والملك القتباني يدع أب ذبيان، وتم ذلك وهدأت الأمور بينهما حتى حين، ثم اشتد التنافس والعداوة بين المملكتين ودارت بينهما عدة معارك في شرق قتبان^{٢٥}. واستمر هذا التنافس والصراع حتى القرن الأول ق.م، حيث بدأت العلاقات بين قتبان وحضرموت تتأرجح بين السلم والعدائية، ومن ذلك ما يفيدنا عنه نقش (العادي ٢٢ Aladi22) الذي وجد في مدينة مريمة - هجر العادي حالياً - إحدى مدن وادي حريب، والمؤرخ باسم الملك الحضرمي يدع أب غيلان حيث يصور لنا جانباً من العلاقات بين الطرفين تتمثل في قدوم مجموعة من أقبال، وقادة بكيل موفدون من قبل ملكي قتبان شهر هلال، وابنه هوف عم يهنم، وقد دخلوا حضرموت لمساعدتها في قمع تمرد عدد من القبائل على الملك الحضرمي، ويختمون نقشهم بالقسم بملكي قتبان، والآلهة القتبانية عم، وحوكم، وأنباي، وعثر، وذات بعدن، وذات حميم، وذات ظهرن، وذات صنتم، وذات رحبن (٢٦)، غالباً دعم القتبانيون حضرموت حفاظاً على أمن طرق القوافل التجارية إلى أن انتهى الأمر بين المملكتين المتنافستين بالسيطرة على تجارة المنطقة بأن أحرقت حضرموت تمنع العاصمة



القتبانية في منتصف القرن الأول ق.م انتقاماً من القتبانيين وتدخلاتهم المتكررة في أراضيها^{٢٧}.

المبحث الثالث: مسلة سوق شمر:

أدت المدونات القانونية دوراً كبيراً في حياة الشعوب القديمة حيث تؤكد على ما توصلت إليه من تقدم في مجال الحضارة الفكرية، فمن خلال القوانين والأنظمة التي تظهر في المجتمعات يمكن الحكم على مستوى تقدمها الحضاري، ويُعد قانون أو تشريعات سوق شمر القتباني من أهم وأشمل وأكمل التشريعات القانونية والتجارية في الجزيرة العربية.

ترتب على الازدهار الاقتصادي الذي حظيت به مملكة قتبان والذي وصل ذروته بدءاً من القرن الرابع ق.م سيطرة شبه كاملة للقتبانيين على تجارة القوافل وطرقها البرية التي عنيت بها قتبان عن طريق شق الممرات الجبلية وتأمينها، بالإضافة إلى الطرق المارة بأوديتها التي تتميز بوفرة مياهها وخصوبة أراضيها، علاوة على سيطرة قتبان على الطرق البحرية جنوباً وغرباً، فأصبحت العاصمة تمنع من أهم المدن التجارية خلال القرن الرابع ق.م حيث كان يقصدها الكثير من التجار من داخل الجزيرة العربية وخارجها (شكل رقم ٢) بل واستوطنت فيها بعض الجاليات التجارية التي أسهمت في استقرار وتقدم تجارة قتبان مثل الجالية المعينية^{٢٨}، وبعض القبائل السبئية التي استوطنت تمنع وعملت بالتجارة^{٢٩}.

ونتيجة لما مر بنا من كثرة الحروب بين قتبان وجاراتها للسيطرة على طرق القوافل التجارية وبسط النفوذ على المنطقة؛ توجب على قتبان لتحافظ على التقدم الاقتصادي ومكاسب تجارتها تأمين المنطقة عسكرياً، وضمان استمرار سوقها كمصدر لجذب التجار ومتاجرهم من داخل وخارج الجزيرة العربية لضمان حصولها على ضرائب المرور، ومكاسب تجارة السوق؛ بأن تكفل لهم ما يحدد حقوقهم وواجباتهم؛ لذا أصدرت تشريعات عُرفت باسم السوق الذي صدرت من أجل تجارته ووجدت في ساحتها قانون سوق شمر (شكل رقم ٣).

ويُعد تشريع مسلة سوق شمر تشريعاً تجارياً بالدرجة الأولى؛ لذا يُدرج ضمن التشريعات الاقتصادية في الجزيرة العربية القديمة، وقد تمت صياغته بأسلوب علمي رصين حيث تضمن: مقدمة، ومنتأً، ومواد تنظيمية تصل إلى اثنتي عشرة مادة تعالج نواحي أمنية، واقتصادية، وأخلاقية واجتماعية، وينتهي بتحديد أنواع المخالفات التي يمكن أن ترتكب في سوق شمر، وتوضح بجلاء العقوبات الرادعة لمرتكبيها، وخُتم القانون بعبارة قوية تؤكد سيادة



الملك القتباني على السوق، وتلزم من يتولى الحكم من بعده بالعمل بهذا التشريع لأهميته، وإجمالاً اتبع ملوك قتبان إجراءات معينة في إصدار المراسيم والقوانين؛ حيث تُدون أمام الملك، وتذيل باسمه، وتوقع وتُعتمد من قبله، وتتضمن بالضرورة الإشارة إلى آلهة مملكة قتبان الرئيسية: عم، وحوكم، وانباي^{٣٠}؛ لضمان مباركتها وحمايتها للتشريعات وقبول الشعب، وكل من يدخل تمنع للمتاجرة في أسواقها من ناحية وإلضفاء الشرعية والقداسة اللازمة على التشريعات.

وصف نقش التشريع ومكان وجوده (شكل رقم ٤):

النقش تشريع تجاري كُتب بخط المسند على مسلة^{٣١} من الحجر الجيري، دُون التشريع على ثلاثة من جوانبها، وتم العثور على مسلة سوق شمر منتصبة في وسط ساحة سوق المدينة الرئيس، ومن خلال النقش عُرف اسم السوق - كما كان يُعرف بين القتبانيين آنذاك - سوق شمر (ش م ر)^{٣٢}، كما يطلق البعض على المسلة اسم مسلة الملك شهر هلال اب يدع، الملك القتباني الذي سُنّت التشريعات في عهده، وحملت اسمه^{٣٣}، وتعود فترة حكم الملك المذكور إلى نهاية القرن الخامس ق.م وبداية القرن الرابع ق.م^{٣٤}، وتضمن النقش مجموعة من القواعد والأنظمة التجارية التي وضعت لتنظيم التجارة في داخل العاصمة تمنع وسائر أنحاء قتبان، ويرجح أن سوق شمر بمحتوياته من دكاكين، ومبانٍ، وملحقات كانت مُلكاً للدولة؛ بدليل ما ذكر في تشريع السوق من امتلاك كل تاجر لكان له بالاتفاق وتنظيم محدد من قبل الدولة^{٣٥}.

أهداف تشريعات سوق شمر:

تتباين الغايات التي سعت التشريعات إلى تحقيقها، وتتنوع الوسائل التي اتخذت لبلوغ تلك الغايات، وبالطبع لم يضع القتبانيون قانون سوقهم الرئيس شمر جزافاً، بل تم بعد سلسلة من الاستعدادات لتهيئة العاصمة تمنع لتكون في مصاف المدن التجارية الأبرز في الجزيرة العربية من خلال عدة حروب خاضها الجيش القتباني لفرض سيطرته ونفوذه على الممالك الأخرى (خريطة رقم ٢) ولتيسير طرق التجارة عبر أراضي الدولة من خلال تركيز التجارة في سوق شمر، كما دلّت على ذلك العناية بالطرق، وحمايتها وشق الممرات الجبلية وعمارتها، وتأمينها لتيسير مرور القوافل والتجارة من وإلى سوق شمر، ويأتي في مقدمة أهداف قانون سوق شمر:

- توحيد المنطقة، والسيطرة على تجارتها وتأمينها.
- تحقيق الأمن في العاصمة تمنع، وأسواقها والدولة عامة.
- إشاعة روح العدل بين التجار المحليين والوافدين إلى تمنع بما يكفل حريات وحقوق الأفراد، ويحقق مصالحهم ويحفظ للمجتمع كيانه ويضمن تطوره.
- حماية التجارة المحلية، وتشجيع التجارة الخارجية في سوق شمر.
- ضمان تحصيل الضرائب المقررة للدولة والملك، بالإضافة إلى الضرائب المقررة على السلع الأخرى، بحصر التجارة في سوق شمر والتحكم بمداخل السوق ومخارجه.

الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية للقانون:

ظل إصدار القوانين في مملكة قتيان مقصوراً على الملوك وحدهم، وإن كانت سلطتهم مقيدة بقواعد دينية ملزمة لاتباع ما تأمرهم به من العدل، ويعد الملك المصدر الأول لتشريع السوق المذكور، وشاركه ممثل لتجار قتيان يدعى في النقش: عاقل السوق والمعبد وحاكم تمنع العاصمة للحفاظ على حقوق القتيانيين، في حين مثل عاقل السوق السلطة التنفيذية فهو المسؤول أمام الملك في السوق، وهو من يقدّر المخالفات، ويحدد نوع العقاب الرادع للمخالفة. افتتاحية القانون:

هكذا قضى وشرّع (شهر هلال بن يدع أب) ملك قتيان، وأهل قتيان بتمنع، وبرم، ووادي حوكم، وولد عم، وحاكم تمنع، وحاكم ولد عم. من الواضح أن التشريع كان بأمر من الملك شهر هلال وهو الحاكم الشرعي للدولة والمسؤول عن مصالح شعبه بما فيها الاقتصادية، وشاركه ممثلون عن الشعب حاكم (ولدعم)، وحاكم المدينة تمنع والتي يقع سوق شمر في نطاقها.

مواد قانون سوق شمر (RES 4337 A, B, C)^{٣٦}: مفاد المواد:

المادة الأولى:

إن من يشتغل بالتجارة في تمنع وبرم مهما كانت بضاعته يجب أن يدفع ضريبة السوق في تمنع، وأن يكون مالكاً لدكان في سوق شمر.

المادة الثانية:

إن من يأتي إلى قتيان ببضاعة يجب أن يملك دكاناً حتى يحق له أن يزاول البيع والشراء في سوق شمر أياً كانت قبيلته.



المادة الثالثة:

إن من يفتح دكاناً يكون من حقه أن يشترك في التجارة مع غيره من التجار من أصحاب الدكاكين، ولا يجوز لعاقل السوق أن يتدخل في ذلك.

المادة الرابعة:

عندما يعلن عاقل السوق (سوق شمر) عدم حاجته إلى باعة متجولين بين القبائل - نظراً لانشغاله ببيع بضاعته في دكانه بسوق شمر - يجوز حينئذ لأهل قتبان أن يتجروا لحسابهم الخاص بين القبائل.

المادة الخامسة:

يُغرم عاقل السوق في حالة عدم تبليغه عن أي تاجر يمارس غش الآخرين خمسين قطعة ذهبية، كما يُغرم كل أجنبي يحاول أن يتجر في بلاد قتبان ما لم يكن لديه دكان، وتدفع كل الغرامات للملك.

المادة السادسة:

لا تسري ضريبة بيع الحبوب في عمليات البيع والشراء بين أهل قتبان إلا أن أداء هذه الضريبة واجبة على غيرهم وتدفع الضريبة - بالعملة القتبانية - إضافة إلى الضريبة الأساسية دفعة واحدة

المادة السابعة:

يجب على كل قتباني، أو معيني مقيم، أو أي مقيم آخر في تمنع إذا أجر بيته، أو محل إقامته كدكان للمتاجرة أن يدفع ضريبة السوق إلى الملك من البضاعة التي بحوزة التاجر، وفي حالة كون بضاعة التاجر لا تفي بقيمة الضريبة المقررة يجب على صاحب البيت أن يستوفي الضريبة من ماله الخاص.

المادة الثامنة:

تحظر التجارة - أيأ كان نوعها - في السوق على دافعي الضرائب بقصد التعامل مع غير قتباني، أو سفلي (من ذي سفلي) حرصاً على حقوق أهل قتبان العادلة، وطبقاً لما شرعه ملك قتبان. كل الأنشطة التجارية التي يقوم بها القتبانيون أنفسهم - كذا الدكاكين - يجب أن تتم بترخيص من عاقل سوق قتبان وبموجب قوانين (أنبي) الإله القتباني .

المادة التاسعة:

يجب على كل من يتاجر بالجملة في تمنع أن يعهد إلى باعة تجزئة عند تسويق بضاعته في أرض قتبان.

المادة العاشرة:

تحظر التجارة في السوق ليلاً حتى الصباح، ومن عمل ذلك فليمتنع الناس عن الشراء منه حتى مطلع الفجر.

المادة الحادية عشرة:

لملك قتبان حق الإشراف على كل بضاعة تمر في أرضه.

المادة الثانية عشرة:

فليدعم كل ملك آتٍ (قادم) هذا القانون^{٣٧}.

الطبقات التي وجه إليها التشريع:

وجهت مواد تشريع سوق شمر إلى أفراد وطبقات مختلفة من بينها:

■ عاقل السوق: وعُرف في التشريع بـ عهر شمر (ع هـ ر/ش م ر)، وهو المشرف على السوق^{٣٨}، ومن الواضح أن عاقل السوق، أو ما يمكن أن يسمى شهبندر التجار، امتلك مقرأً له في السوق، ومنحه الملك صلاحيات واسعة لإدارة السوق، ومراقبة حركة البيع والشراء بما يتفق وسياسة قتبان في المحافظة على حقوق الملك والشعب والدولة، وبما لا يتصادم مع مصلحة التجار من خارج قتبان ومن الحضارات المجاورة، وهو - وفق تشريع شمر - المسؤول عن جمع الضرائب المقررة، وتأجير الدكاكين، ومنح رخص مزاولة التجارة في سوق شمر، ومراقبة الالتزام بأوقات البيع والشراء نهائياً فقط، ووضع الإعلانات عند الحاجة لباعة متجولين، وهو من يحدد أنواع المخالفات التي ترتكب داخل السوق، وهو من يقرر حجم ونوع العقوبات، ويشرف على تنفيذها؛ ردعاً للمخالفين؛ وحفاظاً على تجارة قتبان واقتصادها.

■ التجار القتبانيون: اهتم تشريع سوق شمر بطبقة التجار؛ كونهم محور اقتصاد قتبان، وعرفهم التشريع بـ (ش ي ط م)، بمعنى تاجر، ومنحت لهم صلاحيات محددة بضوابط تهدف لتشجيع التجارة وتنميتها في إطار سياسة الدولة الاقتصادية، ومن بنود تشريع سوق شمر يمكن استخلاص نقاط مهمة حول دعم تجار سوق شمر المحليين من بينها:



- أعطى التشريع لتجار قنّان مطلق الحرية في المتاجرة بكافة أنواع البضائع في السوق على أن يمتلك التاجر دكاناً ويلتزم بدفع ضريبة السوق المقررة للدولة.
- للتاجر القنّاني حق البيع في داخل سوق شمر وخارجه في المدن والقرى خارج تمنع عندما يعلن عاقل السوق عن وجود حاجة للتجارة خارج السوق.
- أبقى تشريع سوق شمر تجار قنّان المحليين من دفع ضريبة الحبوب، تشجيعاً للمزارعين ودعمًا للتجارة في تخفيض أسعار الحبوب على التاجر، وبالتالي المشتري المواطن؛ كون الحبوب ركيزة الغذاء الرئيسة في الدولة.
- التجار الأجانب:

- وعرفوا في النقوش ب (ن ك ر ش ع ب م) نكر شعبم أتاحت مملكة قنّان للتجار من خارج الدولة الاشتغال بالتجارة في سوق شمر؛ بما يسهم في ازدهار التجارة، ودعم الاقتصاد القنّاني؛ ويحقق الفائدة للتجار، وجذب التجارة الخارجية لسوق شمر، ووضعت شروطاً تضمن حفظ حقوق الدولة، والتاجر الأجنبي، والمواطن القنّاني وفق الآتي:
- للتاجر الأجنبي حق المتاجرة في داخل سوق شمر بحرية طالما دفع الضرائب المقررة، والترم بالبيع داخل حدود السوق حيث يمنع من المتاجرة خارجها.
 - يدفع التاجر الأجنبي ضريبة السوق، وضريبة الحبوب؛ حفاظاً على حقوق تجار قنّان، ومحافظةً على المصدر الرئيسي لغذاء الشعب القنّاني أي الحبوب، فلا يسمح للتجار الأجانب شراء كميات كبيرة من الحبوب، مما يحفظ توافرها في السوق.
 - الباعة المتجولون من قنّان:

ضمنت تشريعات سوق شمر العدالة والمساواة بين القنّانيين ممن يعملون في التجارة في سوق شمر من التجار ممن يمتلكون الدكاكين داخل السوق، ومن صغار الباعة، أو الباعة المتجولين ممن يبحثون عن مصادر دخل لهم؛ فألزمت كل تاجر جملة يمتلك دكاناً في السوق بتخصيص جزء من بضاعته لبيعها على هؤلاء الباعة دعماً لهم.

المخالفات والعقوبات التي نص عليها التشريع:

لم تغفل بنود تشريع سوق شمر ترسيخ المبادئ الأخلاقية، والقيم الإنسانية داخل سوق شمر وأثناء ممارسة البيع والشراء، وكافة المعاملات التجارية بين كافة الطبقات العاملة في السوق، فحرّمت، الغش، والاحتكار، والتحايل على الدولة بعدم دفع الضرائب المفروضة، بما



يضمن حقوق الدولة والشعب والتجار، ويكفل للجميع الاستقرار، ونجاح التجارة وتحقيق فوائدها المنتظرة، وبناءً عليه فرض المشرعون عقوبات مقدرة لكل مخالفة بما يكفل عدم الوقوع فيها، وتجنب تكرارها على النحو الآتي:

■ الغش: حرص تشريع سوق شمر على توضيح وتجريم عمليات الغش؛ حيث ينص على الابتعاد عن الغش إجمالاً، ومن يرتكب هذا الجرم يغرمه عاقل السوق خمسين قطعة ذهبية حين ضبط عملية الغش، وسد التشريع السبل المؤدية للغش في البيع بأن حرم عمليات البيع والشراء ليلاً؛ خوفاً من الاستغلال لظلمة الليل من قبل ضعاف النفوس من التجار؛ مما قد يلحق الضرر بالأفراد، والتجار، والسوق، والدولة.

■ التهرب من دفع الضرائب المقررة: ومن أجل ضبط هذا الأمر قرر تشريع السوق على كل تاجر امتلاك دكان محدد ومعروف في داخل سوق شمر، وجرم المتاجرة بأي نوع من أنواع البضائع خارج حدود السوق المذكورة، إلا بإذن وترخيص يُمنح من قبل عاقل السوق كما هو الحال مع الباعة المتجولين، ومن يخالف هذه البنود يُعزّم من قبل عاقل السوق بدفع خمسين قطعة من الذهب.

■ منع الاحتكار: نبذ تشريع قتيان احتكار السلع والبضائع؛ لما يترتب على هذا العمل من رفع أسعارها، وإلحاق الضرر بالمواطن القتباني، فمنع تأجير سكان مدينة تمنع منازلهم، أو أجزاء منها لتجار سوق شمر لاستخدامها كمخازن لتخزين السلع بكميات ضخمة، ومنع تجار السوق القتبانيين من المتاجرة مع غير القتبانيين ومع أهل ذي سفلى، وفرض غرامة عليهم؛ حفاظاً على مصالح الدولة والشعب القتباني^{٣٩}.

المعبودات التي وضع تشريع سوق شمر في حمايتها:

وضعت كافة قبائل وممالك الجزيرة العربية كل مشاريعها وتقدماتها ونقوشها تحت رعاية المعبودات، والوضع أكثر ضرورة عندما يتعلق الأمر بالتشريعات؛ إذ يصبح وضعها تحت رعاية المعبودات الرئيسة في الدولة من المسلّمات؛ لحمايتها وطلباً لبركاتها، وتأييداً للملك والمشرعين عند تنفيذ بنود التشريع من ناحية، وخضوع وتسليم الشعب والتجار لما تتضمنه التشريعات كونها تمت بمباركة وموافقة من معبوداتهم طمعاً في رضاها حيث وردت في نقش التشريع أسماء آلهة قتيان الرئيسة: عم، وحوكم، وأنباي.



خاتمة تشريع سوق شمر:

خُتم تشريع سوق شمر بالتأكيد على قوة وسيادة قنّبان على التجارة وأسواقها، والتي يمثلها الملك شهر هلال حيث أكد على خضوع أي بضاعة تمر خلال الأراضي القنّبانية لسلطته، وسيُطبق عليها قوانين قنّبان، وشدد على أهمية قانون سوق شمر، وأنه لن يقتصر في تطبيقه على عصره، بل يرجو أن يحافظ عليه ويشرف على تطبيقه أي ملك قنّباني لاحق له.

الدلالات الحضارية لتشريع سوق شمر:

انطوت بنود تشريع سوق شمر على دلالات مهمة جداً؛ تؤكد التقدم الحضاري لمملكة قنّبان في كافة الجوانب، ما كانت لتتحقق لولا حكمة المشرعين والتجار ممن عمل على صياغة بنود قانون سوق شمر، وأسهم في متابعة تنفيذه والعمل على استمراره، ومن أهم تلك الدلالات:

- أثبتت بنود تشريع سوق شمر وعياً كبيراً، وتفهماً وإدراكاً لمتطلبات النجاح الاقتصادي - آنذاك - من قبل القنّبانيين سواء كانوا حكاماً أو مشرعين، أو تجاراً، أو مواطنين علاوة على وعي ومعرفة بالنظم التشريعية.
- أكدت دراسة تشريعات سوق شمر على المستوى العالي من التطور الفكري، والنضج السياسي، والاقتصادي الذي ساد الجزيرة العربية القديمة في تلك العصور في مجال القوانين والنظم التشريعية.
- دلت مضامين تشريعات شمر على حرص المشرع القنّباني على تحقيق الموازنة بين مصلحة الدولة، والتاجر المحلي، والمقيم، والوافد، والمواطن على حد سواء، فحافظت على حقوق الجميع وفق مبادئ العدل والمساواة.
- حافظت قنّبان من خلال بنود تشريعات سوقها الرئيس على السلع المهمة لا سيما مصادر الغذاء كالحبوب، بأن منعت احتكارها للتجار المحليين، أو شراءها بكميات كبيرة من قبل التجار الأجانب؛ مما قد يحرم الشعب القنّباني من أهم مصادر الغذاء.
- شجعت تشريعات سوق شمر صغار الباعة القنّبانيين، وقدمت لهم الدعم للحصول على مدخولات جيدة من خلال إلزام تجار الجملة في سوق شمر بتخصيص جزء من بضائعهم لأولئك الباعة الذين سُمح لهم بالمتاجرة مع القبائل القنّبانية خارج نطاق السوق،



ومنعت بنود التشريع التجار الأجانب بصفة خاصة من التضيق على صغار الباعة؛ حفاظاً على حقوق مواطنيها من أفراد الطبقة دون المتوسطة.

■ شجعت مملكة قتيان من خلال اهتمامها بطرق التجارة البرية، والجبلية، والبحرية، والأسواق التجارة لتزدهر كمورد رئيس للدولة حيث بذلت جهودها لتحويل سوق شمر لبيئة جاذبة للاستثمار من قبل تجار الجزيرة العربية والمناطق المجاورة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الحضارة القتبانية، وتنوع عناصرها الحضارية كما تؤكد آثارها.

■ وصلت قتيان لمستوى راقٍ من التنظيم والدقة في تحديد المهام والمسؤوليات لكل فئة كانت تمارس التجارة في سوق شمر، كما أكدت في تشريعات السوق على الحقوق والواجبات لكل طائفة.

■ ضمنت مملكة قتيان من خلال تشريع سوق شمر الأمن والاستقرار، والحرية للتجار القتبانيين، والمقيمين، والأجانب في ممارسة التجارة داخل سوق العاصمة الرئيس شمر، مما انعكس على تطور وازدهار التجارة، ووسائلها وأساليبها، وأنعش اقتصادها بصفة عامة.

■ انفرد الملك القتباني باعتباره هرم السلطة التشريعية العليا بإصدار تشريع سوق شمر بعيداً عن السلطة الدينية الممثلة في الكهنة لأول مرة، الأمر الذي منح التجارة والتجار الكثير من الحريات والصلاحيات والمكاسب بمعزل عن تدخل وجشع رجال الدين.

■ دلت آثار سوق شمر على تقدم كبير في مجال هندسة المباني العامة، حيث توافرت في السوق الساحة التي تمثل مركز مدينة تمنع، وتوافرت الدكاكين، والمخازن، والمساكن للتجار المغتربين ومرافقيهم، وعملت على هندسة الطرق لتيسير وصول التجار ومرتادي السوق إليه بسهولة من خلال العمل الدؤوب على تهديد الطرق التجارية الرئيسة، والطرق الفرعية، والممرات والأرقة داخل السوق؛ بما يكفل راحة التجار ووسائل نقل بضائعهم المتمثلة بالجمال.

■ ضمت جنبات سوق شمر الكثير من الدكاكين الجانبية التي امتدت على جانبي السوق، وكانت تمثل مقاعد يرتاح عليها التجار المسافرين، ورواد السوق بما يماثل مقاعد الأسواق اليوم، مما يعكس تطوراً حضارياً كبيراً في مجال العمارة القتبانية.



■ جذبت سوق شمر بما توافر بها من وسائل الراحة، وبما شرعت من قوانين وقواعد منظمة للتجارة، وعمليات البيع والشراء وفق منظومة من القيم الأخلاقية والإنسانية - الواردة في القانون- جذبت الكثير من الجاليات التجارية للإقامة في مدينة تمنع، وممارسة التجارة في أسواقها كالجاليات المعينية ذات العلاقات التجارية الواسعة مع المناطق الحضرية في داخل وخارج الجزيرة العربية، وبعض القبائل السبئية التي اشتهرت بتربية الجمال؛ وربما اتخذت من تأجير وبيع الجمال في سوق شمر مهنة لها؛ لحاجة التجار الماسة للإبل في نقل بضاعتهم.

الخاتمة:

وفي نهاية هذه الدراسة لقانون سوق شمر القتبانية، خرجت ببعض النتائج المهمة ومن أبرزها:

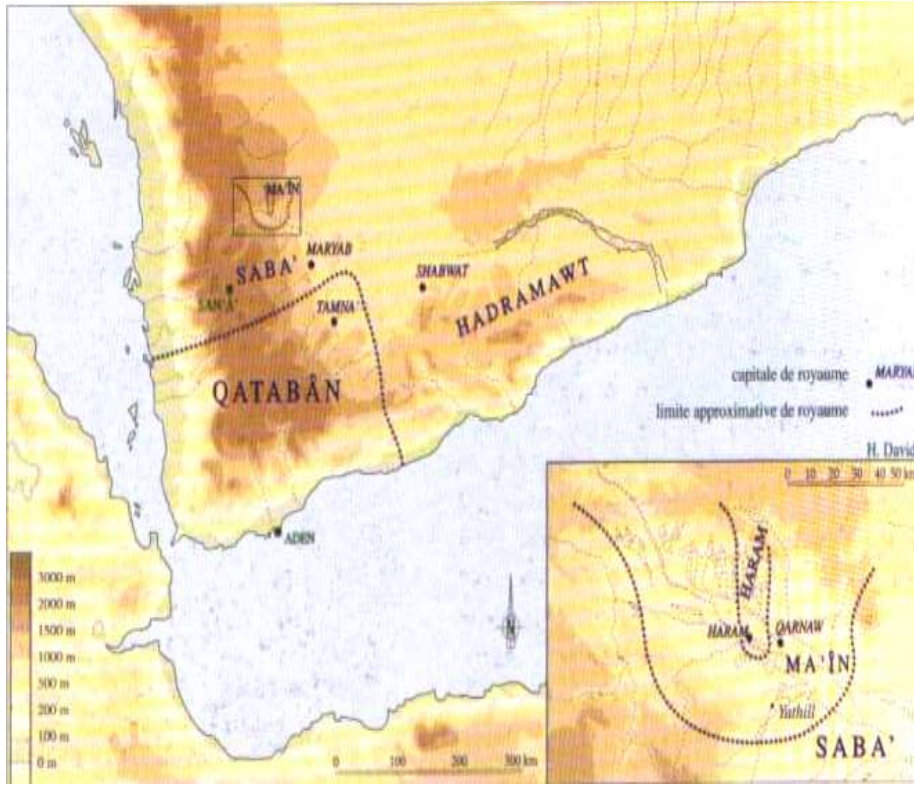
- تطور النظم التشريعية في الجزيرة العربية خلال النصف الأخير من الألف الأول ق.م.
- تفوق مملكة قتبان اقتصادياً على سائر ممالك جنوب الجزيرة العربية القديمة خلال القرن الرابع ق.م.
- امتلاك الشعب القتباني قدراً كبيراً من الوعي بالقوانين التشريعية، وحرصه على الالتزام بها.
- تشجيع قتبان للاستثمارات الأجنبية داخل أسواقها؛ لتوفير جو من المنافسة المؤطرة بالقواعد المنظمة مما انعكس على ازدهار اقتصادها.
- تراجع سلطات المعبد ورجال الدين في قتبان إبان صياغة تشريع سوق شمر؛ في محاولة حكيمة من المشرع القتباني لتحرير الاقتصاد من سلطة رجال الدين.
- نجاح تشريعات سوق شمر في تحقيق أهدافها من خلال تزايد المعثورات الأثرية القادمة من مناطق حضرية من داخل وخارج الجزيرة العربية في داخل تمنع؛ مما يؤكد نجاح سياسة قتبان في جذب التجار والبضائع الأجنبية إلى سوق شمر بعد ضمان توفير الأمن والاستقرار والبيئة الجاذبة للتجار من خارج حدودها وفق بنود تشريع سوق شمر.
- وضع منظومة متناغمة من المخالفات والعقوبات المترتبة عليها - وفق بنود تشريع سوق شمر - نجحت في تأمين التجارة، وحماية مردودها مع المحافظة على حقوق

الدولة، والتاجر القتباني، والمواطن، والتاجر المقيم، والأجنبي على أسس راقية من العدل والمساواة.

- تتشابه بعض مواد تشريع سوق شمر مع مواد التشريعات التجارية الحديثة التي تهدف إلى تنشيط التجارة بين الدول في مختلف أنحاء العالم.

الملاحق

خريطة رقم ١: موقع قتبان في جنوب الجزيرة؛ ايانزيني، اليساندرا: النفوذ القتباني، ص ٩٨.



خريطة رقم ٢: موقع العاصمة تمنع على طرق القوافل التجارية؛ طعيمان . سوق شمر
وسوق الفاو. ص ٢٧.



شكل رقم ١: نقش قتباني القرن الثالث ق. م يوضح مدى التوسع القتباني في المنطقة على
حساب اوسان وسبأ وحضرموت ؛ ايانزيني .اليسان درا . النفوذ القتباني. ص ٩٩ .



شكل رقم ٢: بوابة مدينة تمنع حيث كانت تعبر من خلالها القوافل متجهة إلى سوق شمر حيث تقوم مسلة التشريعات؛ طعيمان. المرجع السابق. ص ٣١.



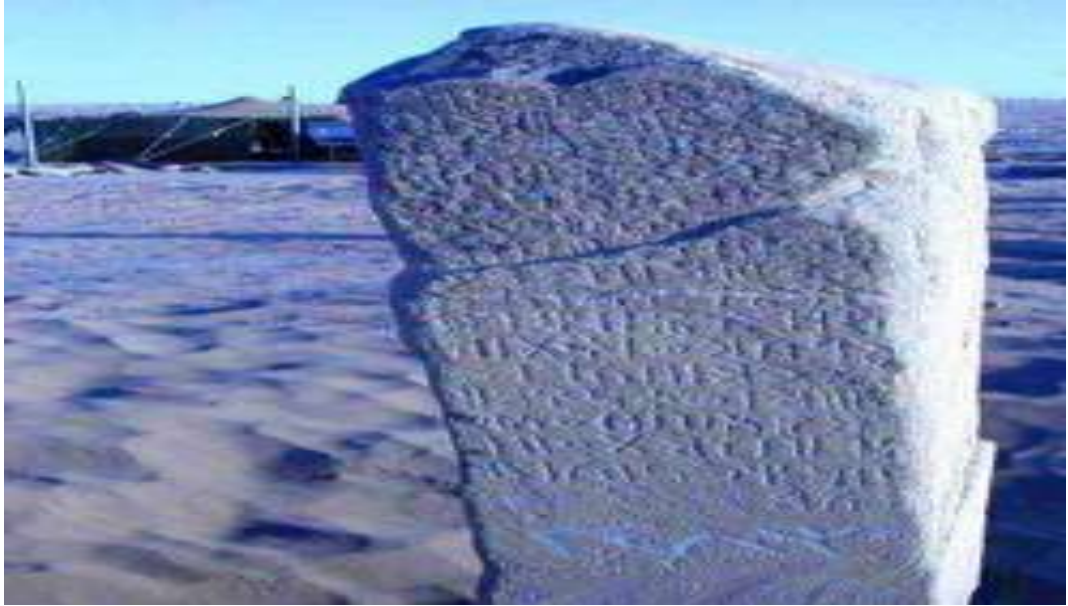
شكل رقم ٣ : ساحة سوق شمر حيث نصبت مسلة تشريع سوق شمر؛ طعيمان . المرجع السابق. ص ٣٠.



شكل رقم ٤: نقش مسلة تشريع سوق شمر منتصباً في ساحة السوق؛

[.facebook.com/groups/188231664638350/permalink/1339477909513714](https://www.facebook.com/groups/188231664638350/permalink/1339477909513714)

9513714



الاحالات

١ الصدة: عبد المنعم، أصول القانون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٦، ١١، ١٣.

٢ النعيم: نورة، التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٠، ص ١٠١-١٠٢؛ دي مجريت: اليكساندرا ورويان: كريستيان، تمنع العاصمة القديمة لقتبان، اعمال البعثة الأثرية الايطالية في صنعاء، دار نشر التروكوليرا، جامعة نابولي، ايطاليا، ٢٠٠٦، ص ١٨.

Strabo. The Geography of Strabo, Vol. VII. P. 4-5.

٣

Translated by. H.L. Zanol, 1967.

٤ الذيف: عبدالله حسين، مملكة قتبان من القرن السابع حتى نهاية القرن الثاني ق.م. رسالة ماجستير - كلية الآداب، جامعة صنعاء، ٢٠٠٧، ص ١.

٥ بافقيه: محمد عبدالقادر، تاريخ اليمن القديم. الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٤.



- ٦ علي: جواد، المصطلحات الزراعية والري في كتابات المسند، مجلة الإكليل ع ١٤، وزارة الثقافة والإعلام، صنعاء، السنة السادسة، ١٩٨٨، ص ٤٠؛ الشيبه: عبدالله حسن، دراسات في تاريخ اليمن القديم، مكتبة الوعي الثوري، تعز، ٢٠٠٠، ص ٤٠.
- ٧ النعيم: نورة، التشريعات، ص ١٤٧-١٥٠.
- ٨ علي: جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢١-٤٢.
- ٩ نيلسن: ديتلف وهومل: فريتز، التاريخ العربي القديم، ترجمة. فؤاد حسنين وزكي حسن، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١١٤.
- ١٠ طعيمان: علي، تخطيط وعمارة سوق شمر في مدينة تمنع وسوق قرية الفاو ودورهما الاقتصادي دراسة مقارنة، مجلة ادوماتو، ع ٣٨ (٢٠١٣)، ص ٢٦-٢٧.
- ١١ باعليان: محمد عوض، طرق القوافل ومناقلها الجبلية المرصوفة في مملكة قتبان، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج ٣ . ع ١٤، (٢٠٢٠)، ص ٥٠.
- ١٢ البعسي: فيصل، شبكة الطرق القديمة في أودية كور العوالق باليمن، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر (٢٠١٩)، ص ١٩٣.
- ١٣ روبان: كريستيان، تأسيس امبراطورية، السيطرة السبئية على الممالك الأولى، من اليمن في بلاد ملكة سبأ، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٩، ص ٦٦.
- ١٤ Bowen. R.L. Ancient Trade Routes in South Arabia, in Bowen, R.L. and Albright, F.P; Archeological, Discoveries, (A F S M), Baltimore Press, 1958, p. 41.
- ١٥ الذيف: عبدالله حسين، مملكة قتبان، ص ١٣٤.
- ١٦ بافقيه: محمد عبدالقادر، قتبان، الموسوعة اليمنية، ج ٢، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧٥٥؛ ايفانزيني: اليساندرا، النفوذ القتباني، اليمن في ملكة بلاد سبأ، ترجمة. بدر الدين عردوكي، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٠٠؛
- Phillips. W. Qataban and Sheba. Exploring the Ancient Kingdoms on the Biblical Spice Routes of Arabia, London, 1955, P. 122.
- ١٧ . Paleographie de Inscriptions Sud - Arabes. Contribution, a la Preenne. J chronologie Etahistoir de L Arabie du Sud antique, Brussel, 1965 , P. 149, 175.
- ١٨ ايفانزيني: اليساندرا، النفوذ القتباني . ص ١٠٠.



Wissmann .H. von. Die Geschichte von Saba , II. Wien, 1982, P. 366 ١٩

٢٠ الجرو: أسهمان، موجز التاريخ السياسي القديم لجنوب الجزيرة العربية (اليمن القديم) ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٦.

٢١ الذفيف: عبدالله حسين، مملكة قتبان، ص ١٤٢.

Inscriptions. In B S O A S, VOL2 . part2,1959, P. 229-432. ٢٢

Ghul. M. New Qatabani

٢٣ عريش: منير، عالم الآلهة في مملكة قتبان اليمنية القديمة قبل الإسلام (القرن الثامن ق.م القرن الثاني الميلادي)، حوليات يمنية . ١٤ ، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء ، (٢٠٠٢)، ص ١٨.

٢٤ بافقيه: محمد عبدالقادر، قتبان، الموسوعة اليمنية، ج ٢، ص ٧٥٥.

٢٥ كريستيان: روبان، الممالك المتحاربة من اليمن في بلاد ملكة سبأ، ص ١٨٠.

٢٦ الحاج: محمد علي، الأوضاع السياسية لمملكة حضرموت وعلاقاتها بمملكة قتبان بداية القرن الأول ق.م معطيات أثرية حديثة في ضوء نقش قتباني جديد مؤرخ بعهد الملكين شهر هلال يهنعم وابنه هوف عم وملك حضرموت يدع أب غيلان، مجلة عالم المخطوطات والنوادر، مج ١٩. ١٤ ، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض، (٢٠١٤)، ص ٩٤-٩٥.

Doe. B. Southern Arabia. Thomas and tladson. London. 1971. P.72 . ٢٧

٢٨ المعينون من أبرز شعوب الجزيرة التي انتشرت في المنطقة كجاليات لممارسة التجارة كالجالية المعينية في العلا ونجحت في تكوين شبكة ناجحة من العلاقات التجارية داخل الجزيرة العربية وخارجها. انظر؛ صالح: عبدالعزيز، تاريخ الجزيرة العربية في عصورها القديمة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨١-٨٤.

٢٩ الذفيف: عبدالله حسين، مملكة قتبان، ص ١١٩.

٣٠ العززي: نعمان، التشريعات القتبانية والحضرية دراسة مقارنة. رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة بغداد ، ٢٠٠١ م ، ص ١٠.

٣١ المسلة: تطلق على العمود الطويل المنحوت من الحجر، والذي تعلوه قمة شبيهة بالهرم. انظر؛ محمد كامل صدقي، معجم المصطلحات الأثرية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٨ ص ٢٧٧، والمسلة في اللغة الإبرة الضخمة، وتطلق على الحجر المستطيل الذي حُفرت عليه كتابة أثرية. انظر؛ ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، مج ٣ ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥ ، ص ٢٠٧٦.

٣٢ عبدالله: يوسف، أوراق من تاريخ اليمن وآثاره بحوث ومقالات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٤٠.

٣٣ غلانزمان: وليام، تمنع عاصمة قتبان من اليمن في بلاد ملكة سبأ، ترجمة. بدر الدين عردوكي، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٩، ص ١١٠.

٣٤ اليساندرو دي مجريت وكريستيان روبان، تمنع العاصمة القديمة لقتبان، أعمال البعثة الأثرية الإيطالية في اليمن، صنعاء، ٢٠٠٦، ص ١٨.

٣٥ العززي: نعمان، التشريعات القتبانية والحضرية، ص ١٣٩.
Beeston. A . The Mercantiles I, Code of Qataban, Fascicule I. 1959, and Fascicule 2, 1971, ٣٦

العززي: نعمان، التشريعات القتبانية والحضرية، ص ١٣٦-١٣٨.

٣٧ عبدالله: يوسف، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، ص ٢٤٠-٢٤١؛ العززي: نعمان، تشريعات قتبانية، ١٢٧-١٢٨؛ بروتون: جون فرانسو، العربية السعيدة في بلاد ملكة سبأ. من اليمن في بلاد ملكة سبأ، ترجمة. بدر الدين عردوكي، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٣.

٣٨ العززي: نعمان، تشريعات قتبانية، ص ١٣٩.

٣٩ المرجع السابق، ص ١٤٣-١٤٤.